شنـاشيـل

ليت علاوي غير علاوي

■ عدنان حسين

كنت سأصفق بحماسة لرئيس ائتلاف العراقية إياد علاوي لو كان هو في حال غير الحال التي يبدو عليها. وكنت سأحيّيه تحية حارة بأعلى صوت أو بالبنط العريض لو كان هو غير السيد علاوي الذي نعرفه وخبرناه خلال السنوات الثماني الماضية.

التصفيق الحماسي والتحية الحارة كان السيد علاوي سيستحقهما عمّا نشرته له صحيفة "واشنطن بوست" متهماً رئيس الوزراء نوري المالكي بالسعي للتشبث بالسلطة من خلال مزيج من الدعم الإيراني والتواطؤ الأميركي، ومعتبراً أن حكومة المالكي تستخدم "تكتيكات دكتاتورية سافرة".

تسويغاً لاتهاماته أورد السيد علاوي سلسلة من الوقائع والإشارات والدلائل التي لا يصعب إثبات بعضها مثلما لا يصعب تفنيد البعض الآخر، لكن الجوهري في الأمر أن هذه الاتهامات، حتى لو كانت صحيحة بالكامل، تعيبها نقطة ضعف كبيرة تتجلى في كونها صادرة من السيد علاوي بالذات.

المالكي دكتاتور أو لديه ميول دكتاتورية.. ممكن، لكن هل علاوي بريء على هذا الصعيد؟ ماذا نسمي استقتاله للعودة إلى رئاسة الوزراء بأي ثمن ووسيلة؟ وماذا نسمي تمسكه برئاسة حزبه (الوفاق) منذ إنشائه قبل عشرين سنة حتى الآن؟

المالكي يلعب على الحبلين الإيراني والأميركي.. ممكن جداً؟ لكن ماذا عن علاوي الذي لا يكلّ ولا يملّ من الطيران بين الرياض وأنقرة ودمشق (قبل الانتفاضة السورية) ولندن وواشنطن والقاهرة (قبل إطاحة نظام مبارك)؟

حكومة المالكي، كما كتب علاوي لـ"واشنطن بوست"، تستخدم تكتيكات دكتاتورية سافرة وتقوم بترهيب المعارضة لقمعها... ممكن جداً كذلك، ولكن من هي حكومة المالكي؟ أليس ربع عدد وزرائها، بينهم اثنان سياديان، فضلاً عن واحد من ثلاثة من نواب رئيس الوزراء، من ائتلاف علاوي؟.. لماذا يمنح علاوي الشرعية لحكومة هذه تكتيكاتها ببقاء وزرائه فيها؟

ومن هي المعارضة التي يشكو علاوي حال القمع التي تتعرض له من حكومة المالكي؟ أليست هي التي أمسك السيد علاوي ورفاقه في "الوفاق" وحلفاؤه في "العراقية" ألسنتهم عن التنديد بقمعها على مدى أسابيع منذ الخامس من شباط الماضي؟ .. أليست هي التي حرّضها علاوي على التظاهر (بعد تظاهرة أنصار المالكي التي اتهموا فيها علاوي باحتضان الإرهابيين) ولم يرسل نفراً واحداً من مساعديه أو ممثليه إلى ساحة التحرير لمؤازرة المتظاهرين المطالبين بالإصلاح؟

حكومة المالكي مقصّرة في توفير الخدمات العامة.. وهي مقصّرة أيضاً في مكافحة الفساد المالي والإداري وفي تأمين فرص العمل للعاطلين عن العمل .. هذا كله صحيح، لكن أين السيد علاوي وائتلافه؟ ما الذي فعلاه باعتبارهما كتلة برلمانية وحكومية كبيرة؟ كم مرة حضر السيد علاوي إلى البرلمان في هذه الدورة والدورة السابقة لكي يرفع صوته عالياً دفاعاً عن حقوق ناخبيه وناخبي قائمته ولكي يفضح داخل قبة البرلمان تقصير حكومة المالكي كما يفعل كل رؤساء الكتل وزعماء المعارضة في برلمانات العالم؟ أليس علاوي وكتلته من تواطئا مع الكتل الأخرى في تمرير قانون "حقوق" الصحفيين السيئ؟ أليس هما من يتواطأ الآن مع الكتل الاخرى لتمرير قوانين العفو عن سفاكي دماء العراقيين والفاسدين ومزوري الشهادات الدراسية والوثائق الرسمية؟

كنا نتمنى أن يكون السيد علاوي في وضع غير وضعه الحالي حتى يكون لكلامه صدى قوي وأثر واضح.

adnan.h@almadapaper.net

العراقية تضغط لاسقاط الحكومة وعودة "الأغلبية" إلى الواجهة

تحالف الـ"١٨٠ نائباً" أعلنه الزوبعي لسحب البساط من تحت أقدام القيادات السياسية

□ بغداد / المدى

دخل الخلاف السياسي بين ائتلافي العراقية ودولة القانون مرحلة جديدة تحمل طابع التسقيط الحكومي، فبعد أن كشف احد نواب العراقية أن قائمته ستقود تحالفات جديدة تفضي إلى سحب الثقة من حكومة نوري المالكي في حال عدم إقرار قانون المجلس الوطني للسياسات العليا. أكد آخرون في دولة القانون أن ائتلافهم سيعمل على تشكيل حكومة الأغلبية السياسية لإنهاء الخلافات الحاصلة بين الكتل.

وقال النائب عن القائمة العراقية حامد المطلك إن قائمته ستقود تحالفات جديدة لسحب الثقة عن الحكومة في حال عدم إقرار قانون المجلس الوطني للسياسات العليا. وأوضح المطلك في تصريح صحفي أن مجلس السياسات هو أحد بنود اتفاقية أربيل التي كانت برعاية رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، لذلك فأن التنصل من أي بند من بنود هذه الاتفاقية يعني تنصلاً عن الاتفاقية بصورة كاملة. وأضاف أن هذا القانون لن يمرر داخل مجلس النواب، وسيبقى التحالف الوطني يمارس عملية التسويف والمماطلة لكسب الوقت أطول فترة. وأشار إلى أن في حال عدم إقراره ستتخذ القائمة العراقية موقفاً قوياً وستقود تحالفات جديدة تفضي بالنتيجة إلى سحب الثقة من الحكومة. يأتي ذلك في وقت أكد النائب عن القائمة العراقية طلال الزوبعي أن تحالف الـ١٨٠ نائبا سيكون بعيدا عن رؤساء الكتل، ومن يحظى بالتصويت سيكون رئيسا للوزراء، متوقعا أن يشارك ٧٠ نائبا من قائمته ومكونات سياسية أخرى، فيما عزا معوقات نهوض الحكومة لتناحر رؤساء الكتل.

وقال الزوبعي إن تحالف الـ١٨٠ نائبا الجديد سيكون بعيدا عن رؤساء الكتل السياسية وبعيدا عن التسلط الموجود من قبلهم على القرار والاستحواذ عليه، وبالتالي فأن الإرادة ترجع إلى البرلمان والفصل سيكون تحت قبته".

ودعا أعضاء البرلمان إلى أن "يأخذوا الدور الفعال في مثل هذه القرارات وتشكيل حكومة تلبي طموحات الشعب العراقي بعيدا عن التصادمات والتناحر". وبين أن العراقية ومكونات أخرى من الائتلاف الوطني والتحالف الكردستاني ستدعم التيار الصدري إذا ما طالب بسحب الثقة من الحكومة، كاشفاً عن توجه لدى أكثر من ١٨٠ نائباً لتخطي رؤساء كتلهم و"تحطيم الأصنام التي مزقت وحدة البلاد".

بينما يؤكد النائب عن كتلة الأحرار، جواد الجبوري ان كتلته لا تتحالف مع اي مكون سياسي من شأنه ان يشكل تهديدا للحكومة. وذكر الجبوري: أن التيار الصدري يتحالف مع أية كتلة تعمل على دفع العجلة الحكومية نحو تأسيس دولة مؤسسات يمكنها تقديم الخدمة للمواطن. وأضاف أن كتلته تعتبر العراقية شريكا إستراتيجيا في إدارة الدولة العراقية، ولها وزنها الثقيل في العملية السياسية، ولا تعتبرها قائمة تحالف مع التيار الصدري. وأشار إلى: "أن ائتلاف العراقية يشعر بغبن كبير وبخاصة بعد أن أصبح مشاركا وليس متسيداً في الحكومة الحالية".

وكانت النائبة عن ائتلاف العراقية لقاء مهدي وردي أعلنت عن تحالف ائتلاف العراقية مع التيار الصدري لسحب الثقة من الحكومة في حال عدم تحسين أدائها. من جهته، اعتبر النائب عن ائتلاف دولة القانون عمار الشبلي أن الطريق مسدود أمام العملية السياسية ولا خيار سوى تشكيل حكومة أغلبية لكي يذهب المشاركون فيها إلى المعارضة لتقويمها. وأوضح الشبلي أن ائتلافه لن يخسر شيئا في حال تشكيل حكومة أغلبية، حيث إن أغلب من خرج ومن سيخرج بعد أيام من القائمة العراقية ذاهبون بالنهاية إلى دولة القانون، حسب قوله. مشددا على أن الطريق مسدود أمام العملية السياسية ولا يوجد خيار سوى تشكيل حكومة أغلبية، لكي يذهب المشاركون فيها إلى المعارضة لتقويمها. وأضاف: أن "تيار الأحرار هو الأقرب إلينا لحكومة الأغلبية السياسية"، مشيرا إلى أن "الكثير من السياسيين يخشون من المعارضة باعتبارها عدو متربص".

إلى ذلك، أتهم القيادي في ائتلاف دولة القانون والنائب عن التحالف الوطني عبد الإله النائلي، وزراء القائمة العراقية المشاركين في الحكومة، بأنهم لم يثبتوا حرصهم على تقديم خدمة للمواطنين، قائلا: "العراقية تعمل على خلق أزمات لإضعاف رئيس الوزراء".

وأضاف النائلي في تصريح صحفي إن القائمة العراقية تسعى لخلق مشاكل داخل البلاد وخارجه، لإشعار العراقيين بأن رئيس الوزراء نوري المالكي غير قادر على حل تسميه الوزراء الأمنيين (الداخلية، الداخلية)، متهماً العراقية بأنها تلعب على ورقة الوزارات لإضعاف الحكومة. وأوضح النائب عن الوطني: أن وزراء القائمة العراقية لم يثبتوا للمواطنين بأنهم حريصون على تقديم الخدمة.

وفي وقت سابق، أعلن الأمين العام لمجلس الوزراء علي العلاق، أن ابرز الوزارات التي قدمت خططا بتوقيتات محددة وحققت عددا من الأهداف المتعلقة بمهلة المئة يوم، التي أعطاها رئيس الوزراء نوري المالكي للحكومة هي: العدل، والصحة، والصناعة، والمالية، والبلديات والأشغال، والشباب والرياضة.

وكان التيار الصدري قد أكد، في ٢٧ آب الماضي، أن خيار سحب الثقة من الحكومة سيرتبط بمدى استجابتها للتظاهرات المليونية التي دعا إليها زعيمه مقتدى الصدر في جميع المحافظات والمدن العراقية بعد انقضاء عطلة عيد الفطر للمطالبة بتحسين الخدمات، عقب انقضاء مهلة الستة أشهر التي منحها التيار للحكومة.

ويشهد العراق منذ ٢٥ شباط الماضي تظاهرات جابت أنحاء البلاد تطالب بالإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة، نظمها شباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت، في وقت لا تزال الدعوات تتصاعد للتظاهرات في المحافظات كافة حتى تحقيق الخدمات بالكامل.

وأعلنت الحكومة عن الاستعداد لتنفيذ عدد من الإصلاحات تلبية لمطالب المتظاهرين في عموم العراق، من بينها الترشيق في الوزارات، إضافة إلى تحديد رئيس الوزراء مهلة مائة يوم لتحسين عمل المؤسسات الحكومية وتطوير الخدمات، والتي انتهت في السابع من حزيران الماضي من دون أن يؤدي ذلك إلى إيقاف التظاهرات بسبب عدم إيجاد الحلول الجذرية لأزمة البطالة وتدني مستوى أداء الدوائر الخدمية وبقية الوزارات.

الـ١٤٠ في مقدمة القضايا التي ستناقش بين الإقليم والمركز

أجواء التفاؤل تسبق زيارة صالح بغداد.. وتوقعات بإيجاد الحلول لقانون النفط والغاز

□ بغداد / المدى

وصف نائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية زيارة رئيس وزراء إقليم كردستان العاصمة بغداد بالمهمة، معرباً عن تفاؤله في حل القضايا العالقة بين الجانبين.

وقال النائب محسن السعدون في تصريح صحفي إنّ زيارة رئيس حكومة إقليم كردستان برهم صالح والوفد المرافق له إلى بغداد مهمة خصوصاً بالوقت الذي تتعرض له بعض قرى ومناطق حدود الإقليم الى القصف التركي والإيراني والتي تمس السيادة الوطنية العراقية وهي من مهام الحكومة الاتحادية في حفظ أمن الحدود وسلامة المواطنين. وأضاف أنّ"صالح سيبحث أيضاً مع رئيس الوزراء نوري المالكي الملفات العالقة بين الإقليم وبغداد وسبل تنفيذها ولعل أبرزها المادة ١٤٠ من الدستور الخاصة بالمناطق المتنازع عليها وقانون النفط والغاز وغيرها من الملفات"، معرباً في الوقت ذاته عن تفاؤله بحل النقاط العالقة بين الجانبين بما يسهم في تحقيق تطلعات المواطنين والوصول الى الأهداف المشتركة". وكان رئيس الجمهورية جلال طالباني قد أعلن في الرابع والعشرين من الشهر الماضي و خلال استقباله رئيس الوزراء نوري المالكي وعدداً من الوزراء عن زيارة مرتقبة إلى رئيس حكومة إقليم كردستان وعدداً من وزراء حكومته إلى العاصمة بغداد لبحث عدد من المسائل العالقة بين بغداد وأربيل وسبل حلها. وشهدت العلاقة بين الحكومة الاتحادية في العاصمة بغداد وحكومة إقليم كردستان في أربيل تجاذباً وأحياناً بعض التوترات لاسيما حول الاتهامات المتبادلة بعرقلة المادة ١٤٠ من الدستور العراقي الخاصة بتطبيع الأوضاع في المناطق التنازع عليها لاسيما في مدينة كركوك بين العرب والكرد والتركمان بالإضافة إلى العقود والتراخيص النفطية التي أبرمتها أربيل مع بعض الشركات النفطية الأجنبية والتي أعلنت عن رفضها صراحة حكومة بغداد وشككت في قانونيتها بغياب قانون النفط والغاز وغيرها من الملفات العالقة. وتنص المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، على تطبيع الأوضاع في محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها في المحافظات الأخرى، مثل نينوى وديالى، وحددت مدة زمنية انتهت في الحادي و الثلاثين من كانون الأول ٢٠٠٧ لتنفيذ كل ما تتضمنه المادة المذكورة من إجراءات، كما تركت لأبناء تلك المناطق حرية تقرير مصيرها سواء ببقائها وحدة إدارية مستقلة أو إلحاقها بإقليم كردستان العراق عبر تنظيم استفتاء، إلا أنّ عراقيل عدة أدت إلى تأخير تنفيذ بعض البنود الأساسية في المادة المذكورة.

مقرب من المالكي يكشف عن سيناريو جديد لحقيبة الدفاع

الاقتراب من اتفاق على إسناد المنصب إلى البولاني.. والداخلية ستدار بالوكالة

□ بغداد / المدى

كشف سلمان الموسوي المقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي وجود توافق لقبول ترشيح جواد البولاني لحقيبة الدفاع الى جانب الوزير الحالي بالوكالة سعدون الدليمي. وقال الموسوي : ان المحادثات التي تجري حاليا بين قادة الكتل السياسية تشير الى وجود اتفاق يقضي بتولي الدليمي زمام الامور الى جانب وزير الداخلية في الحكومة السابقة جواد البولاني. واضاف أن قبول تولي البولاني لحقيبة الدفاع يحتم عليه الالتزام بشرط الابتعاد عن العمل الحزبي"، مشيرا إلى أن "عدم انتماء الوزراء الأمنيين إلى أي حزب سياسي هو شرط متفق عليه بين الكتل السياسية. وفي السياق ذاته اكد النائب عن التحالف الوطني فالح الزيادي ان رئيس الوزراء نوري المالكي سوف يقوم هذا الأسبوع بتكليف أحد وزرائه لإدارة وزارة الداخلية بالوكالة

وقال الزيادي أن رئيس الوزراء نوري المالكي سوف يقوم بتكليف شخصية معينة من مجلس الوزراء لإدارة وزارة الداخلية بالوكالة هذا الأسبوع". وأضاف أن المشاورات مازالت مستمرة لاختيار الشخصية الكفوءة لوزارة الداخلية والدفاع، حيث أن التحالف الوطني حتى الآن لم يتفق على شخص معين لإدارة الوزارة، وكذلك وزارة الدفاع حتى الآن لم يتم تقديم شخصية مناسبة لهذا المنصب. وأشار إلى أن جميع الأسماء التي قدمتها القائمة العراقية لتولي هذا المنصب فيها مؤشرات تمنع رئيس الوزراء باختيار أحدهم، حيث أن العراقية مازالت مصرة على وضع المعرقلات في العملية السياسية وتصر على أسماء لا يمكن لرئيس الوزراء أن يختار احدهم وتقوم بالإيحاء أن رئيس الوزراء هو المعرقل بتسمية الوزراء الأمنيين، وتابع: أن هذا الموضوع لن يحسم قريباً ويحتاج إلى وقت طويل لوجود عدة عقد تحول دون حسمها. من جهته عزا عضو دولة القانون سعد المطلبي أسباب رفض المالكي لمرشحي العراقية لحقيبة الدفاع الى عدم كفاءتهم لهذا المنصب. وقال المطلبي أنّ أحد المرشحين عمل في الفترة السابقة التي أعقبت سقوط نظام صدام ضمن مخطط انقلابي لاستهداف العملية السياسية.

وأضاف أنّ القائمة الأخيرة من المرشحين كانت شبيهة بالقوائم السابقة التي قدمت الى القائد العام للقوات المسلحة فإنّ الكثير من علامات الاستفهام ستشوب تلك القائمة. وأشار إلى أنّ "هذه القائمة فيها المطرود من الجيش وفيها من شهادته لا تعادل الشهادة الجامعية وإنما هو خريج معهد طبي إنّه طبيب وهناك من هو ضابط في أجهزة النظام المخابراتية القمعية. واعتبر المطلبي أنّ "من يحمل هذه الأفكار من الصعب أن يشارك في بناء قوات عسكرية محايدة،لأنّ وزير الدفاع يجب أن يكون وزيراً لكل العراقيين وليس لفئة سياسية واحدة ويجب أن يرعى أبناء العراق من زاخو الى الفاو وأن يكون أباً للقوات المسلحة.

في المقابل رفضت النائبة عن القائمة العراقية وحدة الجميلي التصريحات التي أثيرت بشأن مرشحي قائمتها لحقيبة الدفاع معتبرة أنها غير صحيحة. وقالت الجميلي أنّ التسويف أصبح السمة السائدة في ملف تسمية المرشحين للوزارات الأمنية وإنّ اختيار الوزراء الأمنيين أصبح معضلة كبيرة لعدم وجود نية حقيقية في حسم هذا الملف المهم، إذ أنّ التسويف أصبح المنهج الوحيد في إدارة هذا الملف. وأضافت أنّ "القائمة العراقية قدمت عدة مرشحين لمنصب وزير الدفاع إلا أنّ ائتلاف دولة القانون رفض جميع هؤلاء المرشحين"، مبينة أنّ "العراقية بدورها سترفض أي مرشح يختاره المالكي أو ائتلاف دولة القانون لمنصب وزير الدفاع. وتابعت أنّ "رفض القائمة العراقية يستند الى أنّ منصب وزير الدفاع يعد من نصيبها حسب اتفاقية أربيل التي تم بموجبها تقاسم السلطة بين الكتل السياسية. ودعت ائتلاف دولة القانون الى الالتزام ببنود اتفاقية أربيل من أجل انهاء أزمة الوزارات الأمنية وباقي الأمور المختلف عليها بين العراقية ودولة القانون".

يشار إلى أنّ الوزارات الأمنية ما تزال شاغرة بسبب عدم توافق الكتل السياسية على أسماء المرشحين لتلك الوزارات التي تدار حالياً بالوكالة من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي لوزارة الداخلية ووزير الثقافة سعدون الدليمي الذي تم تكليفه بإدارة وزارة الدفاع وكالة.

وكان قادة الكتل السياسية قد اتفقوا في اجتماع عقد بمقر رئاسة الجمهورية وبرعاية الرئيس جلال طالباني في الثاني من الشهر الحالي على حسم عدد من الملفات العالقة بين الكتل السياسية كمجلس السياسات الإستراتيجية وملف التوازن والوزارات الأمنية إذ تمّ الاتفاق على تقديم كل من العراقية والتحالف الوطني لمرشحيهم للوزارات الأمنية.

أنـبـاء

اعتقال خلية لـ"أنصار السنة" في كركوك

■ أعلنت مديرية شرطة الأقضية والنواحي في محافظة كركوك، أن قواتها اعتقلت سبعة أشخاص يشكلون خلية تابعة لتنظيم القاعدة مسؤولة عن تنفيذ عمليات خطف وقتل المدنين.

وقال العميد سرحد قادر أمس إن "قوة من المديرية نفذت، ظهر السبت، عملية دهم وتفتيش في قرى العيثات والسفن وحي يايجي التابعة لقضاء الحويجة، مما أسفر عن اعتقال سبعة أشخاص يشكلون خلية تابعة لأنصار السنة في تنظيم القاعدة مسؤولة عن تنفيذ عمليات خطف مدنيين وقتلهم في قضاء الحويجة".

توقيع التدريب الأميركي بعد تسليح الجيش

■ كشف عضو دولة القانون كردي الحسيني، أن الحكومة ستوقع عقد اتفاقية التدريب مع الجانب الأمريكي بعد أن يتم تسليح الجيش العراقي بالكامل.

وأضاف الحسني أمس السبت أن الصفقة الأولى لشراء الطائرات قد وقعت وهناك صفقات أخرى لتسليح صنوف الجيش العراقي كافة سيتم توقيعها قبل نهاية هذا العام لتستطيع الحكومة أن تبرم اتفاقية بقاء عدد محدد من القوات الدولية لتدريب الجيش العراقي، مشيراً إلى أن هذه الاتفاقية تعدّ اتفاقية فنية لا تحتاج المصادقة عليها داخل البرلمان.

النزاهة تنفي نيتها استجواب اللواء أبو رغيف

■ نفى المتحدث باسم لجنة النزاهة النيابية جعفر الموسوي أن يكون لدى اللجنة نية لاستضافة مدير الشؤون في وزارة الداخلية اللواء أحمد أبو رغيف لعدم وجود أدلة أو ملفات فساد ضده.

وأضاف الموسوي في تصريح لوكالة كل العراق أمس الأحد أنّه"لا يوجد ملف فساد يمكن التحقق منه في لجنة النزاهة بشأنه" مشيراً الى أنّ" ما أشيع هو جزء من مسلسل للنيل من بعض الشخصيات التنفيذية والذين عملوا بمهنية وكفاءة مشهودة لجميع الكتل السياسية وأوساط الرأي العام".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
نائب رئيس التحرير: عدنان حسين
مدير التحرير: علي حسين
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art